الإقتصادية النيابية تكشف إخفاق مجلس الوزراء في إلغاء عقد إطعام السجناء بالعراق

أعلن عضو اللجنة الاقتصادية النيابية سوران عمر ،اليوم الأحد، "فشل" مجلس الوزراء في إلغاء عقد إطعام السجناء الذي يكلف الدولة 300 مليار دينار سنويا، بسبب الدعم السياسي للشركة التي تدير الحوانيت في السجون فضلا عن أرباح العقد.

و ذكر عمر في بيان، أن "محاولة وزير العدل خالد شواني لكشف الحقائق والفساد في هذا الملف محل تقدير لكن عرقلة فسخ العقد محل تساؤلات كثيرة وشكوك مستمرة".

و بين النائب أن "مدة العقد سبع سنوات على أن يكون التجديد سنوي وتم منح حانوت السجناء لنفس الشركة وعندما لا يحب السجناء الطعام فهم يضطرون للشراء من الشركة وبهذا تكون الوجبات المقدمة واحدة بدل اثنتين".

و لفت النائب الى أن "الشركة تقدم ثلاث وجبات غذائية لكل سجين بكلفة 10990 ديناراً وتدفع الحكومة للشركة نحو 300 مليار دينار سنوياً لإطعام السجناء فضلا عن الأرباح التي تحصل عليها من الحوانيت".

وأكد عضو الاقتصادية النيابية أن "هذا إهدار لاموال الدولة، لقد تم هذا العقد بشكل غير قانوني ويجب إلغاؤه".

وختم، أن "وزير العدل حاول جاهدًا إقناع مجلس الوزراء بإلغاء هذا العقد ولكن للأسف لم يتم إلغاء العقد!؛ والسبب أن الشركة تتمتع بأكبر سلطة سياسية ولوزير العدل وحده سلطة مراجعة العقد".